الأمم المتحدة
S/2000/866
مجلس الأمن
Distr.: General
13 September 2000
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الأمم المتحدة

تلقيت تعليمات من حكومتي لتقديم احتجاج بأشد لهجة على الحالة الحرجة في كوسوفسكا ميتروفيتسا، الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي والتابع لجمهورية صربيا التي هي جزء من يوغوسلافيا، والتي تسببت فيها القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو باستيلائها القسري والوحشي وغير المبرر على شركة المساهمة ''تريبتسا'' وعدم اتخاذ مجلس الأمن لأي إجراء ردا على الطلبات المقدمة في رسالتي المؤرختين ١٩ تموز/يوليه و١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠.

إن القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو باستخدامهما للقوة المسلحة ضد مستخدمي شركة ''تريبتسا'' وسكان كوسوفسكا ميترفيتسا المسالمين، انتهكتا بأفدح الطرق الولاية المنوطة بالتواجد المدني والأمني الدولي، وقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وقوانين جمهورية صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والقانون الدولي. وتحت شعارات المنظمة العالمية، تستخدم القوة ضد السكان الذين أنيط بالقوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أمر حمايتهم، ويتم الاستيلاء على الممتلكات وتسليمها إلى شركات متعددة الجنسيات، ويحرم المستخدمون وأسرهم من وسائل عيشهم.

وإنني أؤكد أن شركة ''تريبتسا'' ليست شركة عامة بل هي شركة مساهمة يديرها مجلس إدارة ومدير عام تعينه الجمعية العامة للشركة. ولا ينص أي قرار لمجلس الأمن ولا حتى أي لائحة للممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو على الاستيلاء على شركة ''تريبتسا'' التي هي ملك لأصحابها. وقد أدى هذا الإجراء الذي زُعم أنه يرمي إلى حماية السكان المحليين من تلوث الهواء، إلى حرمان ما يزيد على ٢٠٠٠ مستخدم من عملهم، ومعظمهم من الصرب. وما القلق المزعوم على البيئة إلا ذريعة زائفة في

130900 130900 00-64155 (A)
0064155

الواقع، لا سيما وأن القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو لم تتخذ أي إجراء لحماية السكان من آثار ما يزيد على ٣٠ ٠٠٠ قنبلة من قنابل الأورانيوم المستنفد والقنابل العنقودية التي ألقيت على كوسوفو ومتوهيا خلال عدوان منظمة معاهدة شمال الأطلسي على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ويهمكم أن تعلموا أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في كوسوفو لم تقدم بعد معلومات عن المواقع التي استخدمت ضدها تلك القنابل. كما أن مصنع ''تريبتسا'' هو المصنع الوحيد الذي ظل يشتغل منذ انتشار القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، في حين أن المصانع التي تسيطر عليها إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو أو يتولاها الألبان لا تشتغل.

وفي أعقاب هذا العمل غير المسؤول وبعد استخدام القوة، فقدت القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو ما تبقى لهما من ثقة كانتا تحظيان بها لدى القلة الباقية من السكان الصرب وغير الألبانيين في كوسوفو وميتوهيا وهما وحدهما المسؤولان عن تدهور الحالة وتنامي انعدام الثقة في كوسوفسكا ميتروفيتسا. ويعد قرار الممثل الخاص للأمين العام ورئيس إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بمنع نوفاك بيليتش، المدير العام لشركة ''تريبتسا''، من الإقامة في كوسوفو وميتوهيا سابقة ويشكل انتهاكا صارخا لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولحقوق الإنسان وحرية التنقل، وينبغي إلغاؤه فورا.

ولا شك أن الاستيلاء على شركة ''تريبتسا'' قد تم بإيعاز من الانفصاليين الألبان ولمصلحة الشركات المتعددة الجنسيات. وهو إجراء متعمد دبر لتصعيد التطهير العرقي والإبادة الجماعية في حق الصرب وغير الألبان في كوسوفو وميتوهيا، وهو وسيلة لفرض سيطرة الاستعمار الجديد على الموارد الطبيعة والمادية والبشرية لبلد ذي سيادة.

ولن تقبل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أبدا أعمال فرض الأمر الواقع التي لا علاقة لها بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وتتنافى مع روحه ونصه. وستتحمل الجهات التي ارتكبت هذه الأعمال نتائج أعمالها بما فيها التعويض عن الضرر الحاصل. ومنها أيضا تلك الشركات المتعددة الجنسيات التي اختارت الانضمام إلى جوقة القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، سعيا إلى تحقيق الربح السريع.

ونظرا لخطورة الحالة ولكل نتائجها السلبية، فإن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تدعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى أن يدين بقوة الاستيلاء على شركة ''تريبتسا''، وأن يعيد الوضع القائم سابقا حتى تشرع شركة ''تريبتسا'' في العمل مرة أخرى في أقرب

وقت ممكن. وإن مجلس الأمن مدعو إلى أن يمارس سلطته على أنشطة ممثلي الأمم المتحدة في كوسوفو وميتوهيا، وأن يُلزم القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو بحدود ولايتهما، وأن يلغي القرارات التي اتخذت في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتي تمدد الحالة العامة في ذلك الإقليم الصربي.

وسأغدو ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة لمجلس الأمن.

(توقيع) فلاديسلاف **يوفانوفيتش**

القائم بالأعمال بالنيابة